EXPRO
هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية
Expenditure Efficiency & Projects Authority

وزارة المالية - الشؤون الإدارية/مركز الإتصالات الإدارية-الصادر العام
رقم الصادر: ٣٠٩٠١
تاريخه: ١٤٤٣/٠٧/٢٩
المرفقات: ١ لفة
٩٤٩٣ - ١٤٤٣/٠٧/٢٩ - ١٢:٢٦:٥١

الموضوع : تعميم إبرام اتفاقية إطارية للعمالة المساندة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إشارةً إلى قرار مجلس الوزراء رقم (٦٤٩) وتاريخ ١٤٤٠/١١/١٣هـ القاضي في البند (أولاً) بالموافقة على نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، وفي البند (عاشراً) أن تكون الجهة المختصة بالشراء الموحد الواردة في نظام المنافسات والمشتريات الحكومية هي هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية، وإشارة إلى الفقرة (٢) من المادة (الرابعة عشرة) من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية المتضمنة اختصاص الجهة المختصة بالشراء الموحد بإعداد قوائم بالأعمال والمشتريات المبرم في شأنها اتفاقية إطارية، وتمكين الجهات الحكومية من الاطلاع عليها وعلى ما تضمنته الاتفاقيات الإطارية من بنود عبر البوابة.

وإشارةً إلى ما تضمنته المادة (الخامسة عشرة) من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية التي نصت على الآتي:

١- لا يجوز للجهة الحكومية تأمين المشتريات أو تنفيذ الأعمال الواردة في القوائم التي تعدها الجهة المختصة بالشراء الموحد إلا من خلال الاتفاقيات الإطارية التي أبرمتها الجهة المختصة بالشراء الموحد.

٢- استثناءً من حكم الفقرة (١) من هذه المادة. للجهة الحكومية -بعد موافقة الجهة المختصة بالشراء الموحد- تنفيذ الأعمال وتأمين المشتريات الواردة في القوائم وفقاً لأحكام النظام.

وحيث أبرمت هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية اتفاقية إطارية لاستئجار عمالة مساندة للجهات الحكومية في حال الحاجة إلى عمالة لمدة مؤقتة تتراوح من أسبوع إلى ٣ أشهر، وهي توفر المهن الآتية (مشرف، مراقب عمالة، عامل تنظيف بمعدات التنظيف، عامل مساعد) وتتناسب مع الاحتياج الموسمي مثل المعارض والمؤتمرات والفعاليات ومواسم الحج والعمرة أو أي من الاحتياجات للعمالة للمدد المؤقتة وقصيرة المدى.

وستمكّن هذه الاتفاقية الإطارية الجهات الحكومية من شراء الخدمات عبر منصة اعتماد (سوق اعتماد الإلكتروني) وكذلك استكمال الإجراءات في نظام أجير ابتداءً من تاريخ ٤ شعبان ١٤٤٣هـ الموافق ٧ مارس ٢٠٢٢م، ويتطلب تفعيل نظام أجير لدى الجهة الحكومية إرسال كتاب لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية باسم وبيانات ممثل الجهة، وستقدم الهيئة عدداً من الدورات التدريبية وتوفر دليلاً إرشادياً لكيفية تقديم طلب شراء الخدمات.

وتود الهيئة لفت الانتباه إلى أن ما ورد في الفقرتين (١) و (٢) من المادة (الخامسة عشرة) المشار إليها أعلاه سيسري على المنافسات التي ستطرح بعد تاريخ ٤ شعبان ١٤٤٣هـ الموافق ٧ مارس ٢٠٢٢م، والمنافسات التي طرحت ولم تُفتح عروضها بعد، على أن يعاد طلب الشراء للخدمات وفق الاتفاقية الإطارية حسب الدليل الإرشادي (مرفق)، على أن تقوم الجهة الحكومية بالتواصل مع وكالة الميزانية العامة في وزارة المالية لتفعيل البند المخصص للاتفاقية الإطارية لاستئجار عمالة مساندة.

ويجوز للجهة الاستمرار في إجراءات التقييم والتعاقد للمنافسات التي فتحت عروضها قبل تاريخ ٤ شعبان ١٤٤٣هـ الموافق ٧ مارس ٢٠٢٢م والاستمرار في تنفيذ العقود أو الاتفاقيات القائمة إلى حين إنهائها أو انتهائها.

وفي حالة الرغبة في تنفيذ الأعمال وتأمين المشتريات على الخدمات غير المشمولة في الاتفاقيات الإطارية المذكورة أعلاه للجهات الحكومية تنفيذها دون الحاجة للرجوع إلى الجهة المختصة بالشراء الموحد.

آمل الاطلاع وتوجيه من يلزم بالعمل بذلك وإبلاغ الجهات التابعة أو المرتبطة بكم.

وتقبلوا تحياتي.

محمد بن عبدالله الجدعان
وزيـــر المـالـيّـة
رئيس مجلس إدارة هيئة كفاءة الإنفاق
والمشروعات الحكومية

EXPRO
هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية
Expenditure Efficiency & Projects Authority

وزارة المالية - الشؤون الإدارية/مركز الإتصالات الإدارية-الصادر العام
رقم الصادر: ٣٠٩٠١
تاريخه: ١٤٤٣/٠٧/٢٩
المرفقات: ١ لفة
وزارة المالية Ministry of Finance
١٤٤٣/٠٧/٢٩ - ١٢:٢٦:٥١ - ٩٤٩٢

الموضوع : تعميم إبرام اتفاقية إطارية للعمالة المساندة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إشارةً إلى قرار مجلس الوزراء رقم (٦٤٩) وتاريخ ١٤٤٠/١١/١٣هـ القاضي في البند (أولاً) بالموافقة على نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، وفي البند (عاشراً) أن تكون الجهة المختصة بالشراء الموحد الواردة في نظام المنافسات والمشتريات الحكومية هي هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية، وإشارة إلى الفقرة (٢) من المادة (الرابعة عشرة) من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية المتضمنة اختصاص الجهة المختصة بالشراء الموحد بإعداد قوائم بالأعمال والمشتريات المبرم في شأنها اتفاقية إطارية، وتمكين الجهات الحكومية من الاطلاع عليها وعلى ما تضمنته الاتفاقيات الإطارية من بنود عبر البوابة.

وإشارةً إلى ما تضمنته المادة (الخامسة عشرة) من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية التي نصت على الآتي:

١- لا يجوز للجهة الحكومية تأمين المشتريات أو تنفيذ الأعمال الواردة في القوائم التي تعدها الجهة المختصة بالشراء الموحد إلا من خلال الاتفاقيات الإطارية التي أبرمتها الجهة المختصة بالشراء الموحد.

٢- استثناءً من حكم الفقرة (١) من هذه المادة. للجهة الحكومية -بعد موافقة الجهة المختصة بالشراء الموحد- تنفيذ الأعمال وتأمين المشتريات الواردة في القوائم وفقاً لأحكام النظام.

وحيث أبرمت هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية اتفاقية إطارية لاستئجار عمالة مساندة للجهات الحكومية في حال الحاجة إلى عمالة لمدة مؤقتة تتراوح من أسبوع إلى ٣ أشهر، وهي توفر المهن الآتية (مشرف، مراقب عمالة، عامل تنظيف بمعدات التنظيف، عامل مساعد) وتتناسب مع الاحتياج الموسمي مثل المعارض والمؤتمرات والفعاليات ومواسم الحج والعمرة أو أي من الاحتياجات للعمالة للمدد المؤقتة وقصيرة المدى.

وستمكّن هذه الاتفاقية الإطارية الجهات الحكومية من شراء الخدمات عبر منصة اعتماد (سوق اعتماد الإلكتروني) وكذلك استكمال الإجراءات في نظام أجير ابتداءً من تاريخ ٤ شعبان ١٤٤٣هـ الموافق ٧ مارس ٢٠٢٢م، ويتطلب تفعيل نظام أجير لدى الجهة الحكومية إرسال كتاب لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية باسم وبيانات ممثل الجهة، وستقدم الهيئة عدداً من الدورات التدريبية وتوفر دليلاً إرشادياً لكيفية تقديم طلب شراء الخدمات.

وتود الهيئة لفت الانتباه إلى أن ما ورد في الفقرتين (١) و (٢) من المادة (الخامسة عشرة) المشار إليها أعلاه سيسري على المنافسات التي ستطرح بعد تاريخ ٤ شعبان ١٤٤٣هـ الموافق ٧ مارس ٢٠٢٢م، والمنافسات التي طرحت ولم تُفتح عروضها بعد، على أن يعاد طلب الشراء للخدمات وفق الاتفاقية الإطارية حسب الدليل الإرشادي (مرفق)، على أن تقوم الجهة الحكومية بالتواصل مع وكالة الميزانية العامة في وزارة المالية لتفعيل البند المخصص للاتفاقية الإطارية لاستئجار عمالة مساندة.

ويجوز للجهة الاستمرار في إجراءات التقييم والتعاقد للمنافسات التي فتحت عروضها قبل تاريخ ٤ شعبان ١٤٤٣هـ الموافق ٧ مارس ٢٠٢٢م والاستمرار في تنفيذ العقود أو الاتفاقيات القائمة إلى حين إنهائها أو انتهائها.

وفي حالة الرغبة في تنفيذ الأعمال وتأمين المشتريات على الخدمات غير المشمولة في الاتفاقيات الإطارية المذكورة أعلاه للجهات الحكومية تنفيذها دون الحاجة للرجوع إلى الجهة المختصة بالشراء الموحد.

آمل الاطلاع وتوجيه من يلزم بالعمل بذلك وإبلاغ الجهات التابعة أو المرتبطة بكم.

وتقبلوا تحياتي.

المملكة العربية السعودية
وقع الأصل
معالي الوزير
وزارة المالية

محمد بن عبدالله الجدعان
وزيـــر المـــاليـــة
رئيس مجلس إدارة هيئة كفاءة الإنفاق
والمشروعات الحكومية